

# هل الاقتصادات الخليجية محصنة ضد الركود؟



معظم دول الخليج لديها القدرة على الإنفاق مما يجنبها احتمالات الدخول في موجة ركود

تعطي بعض المؤشرات الاقتصادية إشارات بأن الاقتصاد الأميركي ربما يقرب من مرحلة ركود أو دخل بالفعل في حالة ركود، الأمر الذي لعب دوراً في تراجع اسواق الأسهم، غير أن تحليلاً صادراً عن QNB Capital يرى أن هذه المؤشرات ليست حاسمة بعد. ويعتبر الاقتصاد في حالة ركود عندما يتراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال فصلين متتاليين، بالإضافة إلى زيادة التسريح من الوظائف وتراجع أرباح الشركات وانخفاض العائدات الحكومية، على أية حال فإن البيانات المراجعة للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة يمكن أن تتأخر لمدة ستة أشهر، ولذلك نجد مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها كإنذار مبكر حول بدء حالة الركود أو أنها وشيكة الحدوث، ويعتبر المسح الشهري لمستقبل الأعمال في المنطقة التي تقع جنوب ولاية نيويورك والتي تضم ولايات فيلادلفيا وديلاوار ونيوجيرسي من بين المؤشرات الأولية وبلغت نتيجة المسح 3.2 نقاط في شهر يوليو، الأمر الذي يعني أن الشركات المتفائلة كانت أكثر قليلاً من الشركات المتشائمة، غير أن الاسواق تعرضت لصدمة في الخامس عشر من أغسطس عندما تراجعت نتيجة المسح على نحو غير متوقع إلى -30.7 نقطة، الأمر الذي يعني أن أغلبية الشركات تتوقع تدهور أعمالها، وكانت مثل هذه القراءات السلبية جداً تتوافق مع حالات الركود السبع التي حدثت منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي،

نقطة التعادل وفي حال تراجع المؤشر دون هذا المستوى وبشكل خاص أدنى من 45 نقطة فسيكون بمثابة إشارة قوية على الركود وحتى إن جاءت قراءة المؤشر إيجابية فإنه من المتوقع استمرار المخاوف من الركود لعدة أشهر حتى تتضح الصورة وبالتالي ستستمر حالة التوتر في الأسواق، وكانت آخر فترة ركود اقتصادي في الولايات المتحدة خلال عام 2008 و2009 تداعيات كبيرة على العالم بسبب انهيار الطلب في الولايات المتحدة على المنتجات الأجنبية وايضا بسبب انتقال الأزمة المالية الأميركية (أزمة الديون) إلى بنوك في دول أخرى وأدى في نهاية الأمر إلى حالة الركود وحسب تقديرات وحدة معلومات الإيكونوميست فإن احتمالات حدوث ركود في الولايات المتحدة ما زالت في حدود 33٪ ويرى تحليل QNB Capital أنه في حال حدوث ركود في الولايات المتحدة خلال 2011 و2012 فستكون تداعياته العالمية محدودة، لكن بالطبع ستتراجع معدلات النمو الاقتصادي في أماكن أخرى خاصة الاقتصادات المرتبطة بقوة بالولايات المتحدة والتي تعاني بالفعل مثل المملكة المتحدة، ويعتبر السيناريو المتوقع حدوثه هو استمرار النمو الضعيف في الولايات المتحدة في نطاق 2-1٪ وحتى في حال حدوث ركود فإن الدول التي لديها أساسيات اقتصادية قوية والحكومات التي لديها القدرة على زيادة الإنفاق، مثل معظم دول مجلس التعاون الخليجي ستكون محصنة ضد تداعيات هذا الركود.

واضحة للركود وبالتالي فإن الصورة العامة غير حاسمة، ويؤكد تحليل QNB Capital أنه في حال جاءت الإعلانات القادمة عن المؤشرات الرئيسية سلبية فإن المخاوف من الركود ستترفع، عليه حيث شهدت الاسواق ايضا عمليات بيع شديدة في عامي 1987 و2003، خلال فترات النمو الاقتصادي، كان يحدث دائماً مع كل الهامة الأخرى المتعلقة بالوظائف وثقة المستهلكين لم تعط إشارات

غير أن الخلافات السياسية حول رفع سقف الدين الأميركي وليس اوضاع الأعمال الفعلية يمكن أن تكون السبب الرئيسي في هذا الانهيار في ثقة الأعمال، وفي هذه الحالة لا يمكن ان يعطي المسح مؤشراً على الركود كما أن التراجع الشديد في اسواق الاسهم الكبرى، مثل الذي شاهدناه خلال الاسابيع الماضية، كان يحدث دائماً مع كل مرحلة ركود اقتصادي، لكن لا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً يعتمد

على حيث شهدت الاسواق ايضا عمليات بيع شديدة في عامي 1987 و2003، خلال فترات النمو الاقتصادي، كان يحدث دائماً مع كل الهامة الأخرى المتعلقة بالوظائف وثقة المستهلكين لم تعط إشارات

مؤشراً على الركود كما أن التراجع الشديد في اسواق الاسهم الكبرى، مثل الذي شاهدناه خلال الاسابيع الماضية، كان يحدث دائماً مع كل مرحلة ركود اقتصادي، لكن لا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً يعتمد

غير أن الخلافات السياسية حول رفع سقف الدين الأميركي وليس اوضاع الأعمال الفعلية يمكن أن تكون السبب الرئيسي في هذا الانهيار في ثقة الأعمال، وفي هذه الحالة لا يمكن ان يعطي المسح مؤشراً على الركود كما أن التراجع الشديد في اسواق الاسهم الكبرى، مثل الذي شاهدناه خلال الاسابيع الماضية، كان يحدث دائماً مع كل مرحلة ركود اقتصادي، لكن لا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً يعتمد

## خلال اجتماعات دورته الـ 88 الخميس المقبل بجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المجلس الاقتصادي يناقش التجارة العربية والاتحاد الجمركي



جانب من عملية السحب بحضور ممثل التجارة

فوز 14 متسابقاً بجهاز iPad2 في المرحلة الثانية «بيتك»: 135 ألف مشارك في المسابقة الرمضانية على الموقع الإلكتروني للبنك

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن نتائج المرحلة الثانية من مسابقته الرمضانية التي أطلقها في شهر رمضان المبارك عبر موقعه الإلكتروني kfh.com، حيث تم تنظيم السحب بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز أشكناني وفريق العلاقات العامة في «بيتك». وقد شارك في المسابقة 135 ألف مشارك، فاز في المرحلة الثانية منهم 14 بجهاز iPad 2 (آي باد 2) بعد أن فاز 15 آخرون في المرحلة الأولى منها، وذلك من خلال إجابته على السؤال اليومي والمطروح عبر رابط خاص في موقع «بيتك» الإلكتروني، حيث كانت المشاركة مفتوحة أمام جميع المواطنين والمقيمين في العملاء وغير العملاء، وذلك بمجرد الإجابة عن السؤال اليومي للانضمام إلى السحب على الجائزة. واستهدفت المسابقة تعزيز الجانب المعرفي

المستدامة. وأضاف أن المجلس سيناقش أيضاً دعم الاقتصاد الفلسطيني والتقارير الاقتصادية العربي الموحد لعام 2011 وتقارير مناخ الاستثمار بالدول العربية لعام 2010 والخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2011 وتقارير الأمن الغذائي العربي لعام 2010. وأوضح د.التويجيري أن المجلس سيناقش ويتابع التقارير المقدمة من المجالس الوزارية واللجان مثل تقرير وقرارات الدورة الثالثة للمجلس الوزاري العربي للمياه الذي عقد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في يونيو 2011 وتقارير وقرارات اللجنة العربية الدائمة للأرصاء الجوية في دورتها الـ 27 التي عقدت في مارس الماضي.



نشاط ملحوظ للمجلس الانتقالي بجامعة الدول العربية

كما سيناقش المجلس تقرير وتوصيات اجتماع لجنة المنظمات للتنسيق والمناجعة التي عقدت في يونيو الماضي. وأكد أن المجلس يتابع أيضاً مشروع تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطيران المدني وقرار الهيكل الجديد للمنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وقال انه تم اذراج بئذ مشروع الاستراتيجية السياحية العربية استنادا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبتمبر 2010 وسيتابع آلية تنفيذ اعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي واستراتيجية الأمن المائي بالمنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي ستعقد بالرياض عام 2013.

وأكد التويجيري أن المجلس يضع على أولوية بؤده مناقشة ومتابعة منطقتة التجارة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي والاستثمار في الدول العربية.

وأشار إلى أن المجلس سيتابع تنفيذ أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (شرم الشيخ يناير 2011) والأعداد للقمة الاقتصادية.

## «بروميديا»: انطلاق مؤتمر الإدارة الإعلامية للأزمات والطوارئ أكتوبر المقبل

لها طابع خاص يتسم بالسرعة في التغيير والتحول، من هذا المنطلق أصبح التخطيط الفعّال في المراحل المبكرة مهما جداً فالوقت عامل مهم جداً في مواجهة الأزمات لذلك يجب أن يستثمر استثماراً جيداً، وهو يمثل أحد العوامل المهمة في نجاح الجهود المبذولة لمواجهة الأزمات والكوارث. وأشار العنزي إلى أنه ستقام على هامش المؤتمر ورشة عمل بتاريخ 4 أكتوبر بعنوان «كيف تكون فعالاً في التعامل مع وسائل الإعلام أثناء الأزمات»، حيث سيحاضر فيها د.الصادق رايح من كلية الاتصال في جامعة الشارقة. وحول بعض الأوراق العلمية والعروض التوضيحية التي ستطرح بالمؤتمر ويقدمها مجموعة من المتخصصين، قال العنزي إن المقدم د.مبارك العازمي من الحرس الوطني الكويتي سيتناول في ورقته العلمية مفهوم الأزمات والكوارث ودور الاعلام في مواجهتها، كما سيتطرق د.خالد القمص أستاذ كلية الاعلام بجامعة الكويت إلى أهمية دور الناطق الرسمي وصفاته.

أعلن رئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر الإدارة الإعلامية للأزمات والطوارئ في شركة بروميديا العالمية، منيف العنزي، أن اللجنة أنهت جميع استعداداتها لتنظيم المؤتمر خلال يومي 5 و6 أكتوبر المقبل، حيث سيناقش المؤتمر في جلساته وعلى مدى يومين عدة محاور تتناول مع حالات الأزمات والطوارئ التي قد تواجه أي جهة أو مؤسسة عامة أو خاصة أو فيما يتعلق بالشأن العام المحلي أو الإقليمي والعالمي. وأوضح العنزي في تصريح صحفي أن هناك أهمية كبرى للإدارة الإعلامية للأزمات والطوارئ حيث إنّه من أهم وأبرز عناصر الإعلام في التخفيف من حدة الأزمات والكوارث أن يتم تزويد الجماهير بالحقائق للحد من انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة حول الأزمة، فالحقائق الواضحة تعمل على تنوير أفراد المجتمع مما يساعدهم على تكوين رأي عام صحيح وذلك عن طريق الإنعاف بالمعلومات والحقائق القائمة على الدقة والوضوح، ونظراً لأن الأزمات والكوارث

وأضاف أن مجلس الإمارات للتنافسية سيقوم بدوره بمراجعة نتائج التقرير والبحث في المؤشرات التي تضمنتها، وذلك بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص في جلسات تفاعلية تهدف لإيجاد آليات للارتقاء بأداء مختلف القطاعات الحيوية في الدولة. وقد أشار لوتاه إلى أهمية توافر بيانات وإحصائيات دقيقة ومحدثة للدولة، حيث شدد على أهمية تضافر الجهود والتنسيق ما بين الجهات الاتحادية والمحلية لتوفير إحصائيات أكثر دقة وأكثر كفاءة، لضمان عرض الصورة التنافسية الحقيقية لدولة الإمارات العربية المتحدة في المحافل الدولية. هذا، وقد ركز على أهمية التواصل الفعال مع الجهات والمنظمات العالمية كاليونسكو وصندوق النقد الدولي في تعزيز مكانة دولة الإمارات وإبراز واقعها وإنجازاتها. وأشار إلى أن تحقيق مراتب عالية في مجال التنافسية العالمية ليس هدفاً بحد ذاته بل هو مؤشر عن أداء القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وإمكانية مقارنتها مع الدول الأخرى لمعرفة مكانة الدولة على خارطة العالم.



مركز دبي المالي



عبدالله لوتاه

الخامسة عالمياً في مرونة تحديد الرواتب، والسادسة عالمياً في جودة البنية التحتية للمواقي، وكذلك السابعة عالمياً في مؤشر سهولة الإجراءات الجمركية ومؤشر جودة البنية التحتية للطرق، كما حققت دولة الإمارات المرتبة العاشرة عالمياً في مدى ثقافة ووعي المستهلك. ويقدم تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية لـ 142 دولة من خلال اثني عشر محورا يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية (110 مؤشرات فرعية)، تشمل: المؤسسات، والبنية التحتية، والاقتصاد الكلي، والصحة

بارزة. والخامسة عالمياً في مرونة تحديد الرواتب، والسادسة عالمياً في جودة البنية التحتية للمواقي، وكذلك السابعة عالمياً في مؤشر سهولة الإجراءات الجمركية ومؤشر جودة البنية التحتية للطرق، كما حققت دولة الإمارات المرتبة العاشرة عالمياً في مدى ثقافة ووعي المستهلك. ويقدم تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية لـ 142 دولة من خلال اثني عشر محورا يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية (110 مؤشرات فرعية)، تشمل: المؤسسات، والبنية التحتية، والاقتصاد الكلي، والصحة

وتتضمن هذه المجموعة دولاً مثل ألمانيا، واليابان، والسويد، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وسنغافورة. ووفقاً لمؤشرات التقرير فقد صنفت دولة الإمارات بين أفضل عشر دول في أكثر من 20 مؤشراً تنافسياً عالمياً، وأحرزت مراكز متقدمة بين 142 دولة قِيم التقرير قدراتها التنافسية، حيث جاءت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً في الاستقرار الأمني ورتباطه الإيجابي ببيئة الأعمال، والرابعة عالمياً في جودة البنية التحتية للبنية الجوى، والمرتبة الخامسة عالمياً في كفاءة إدارة الموارد المالية الحكومية، والخامسة عالمياً أيضاً في مجال توفير الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، وكذلك